

اعتباره واعتبارهما من تعلفون وعامة العرب يقول هنا
حين **في** لا في سبب عدم محي مثل جنسنا منه حتى يد على
زيادة الملم والنوب **في** ولو لا محسن لتبين كونه فلو لا كثر
وفيه كثر لانه لو لم يكن محسن لم يكن فعله بلاشبهة لان محي
محانين كعله فيعمل الا ان قال المحانين كعمل فلا يدل ولا يلائل
في وحده ريب اي فعله لا او لمعمله لا معدنيل لربا لانه
لا كعمل وهو ظاهر **في** فان قد الاستفاد الى قوله كذا تنقل
والسئل كمنصب وقتهل ويرزهم وخمسة رزح وحندوب
التعذب او جروه وكمنصب ما يدس من الحشوب او شجر او نبات
احمر فيه حطبه كذا في التاموس او ورد ان تغفل ايضا محي في
الاسفان لم يبرح على فضل لعدم محي فعله واحيب بان المزيد
فيه اولى لعدم النظر فيه من الاصول والترتيب كمنفذ حذرة
الشي الثابت اليه وفي البهتان قال لخر المشايخ دانت
في المسائل المشبهة لاي على التاديب ترتيبهم التابن وقولته
على البدر جارا له معج الاولي وهم الثانية ومعناه الثابت
قال عورتوب اي ثابت وقد نقي في فقد الاستفاد في ترتيب
فانه جاريت لمحي ثبت والتفعل محي لفظ الريق او النقي الى
سبح وكلاهما يناسب ولد الثعلب **في** ورتب كتناب والتهبل
كحلا في كنهون كتناب مهموس او غيرهم من هو القصر فونين
تنساب لا فعل او فعلا ل احد جهما وكتهبل هو نوع من الشجر
وكذا انه ليس في الاصول ورتب فعله ضم اللام الثانية ليس
في الروايد ورتب فعله على ما في شرح الجاهلي الا ان عدم الفعل
بالجوزين اولى منه بالاصول وقوله كحلا في كنهون لانه كسوف حبل
وهو العليم من السحابة ونسخر وهو الخطيم الجنة وحفنا

محسنا

محسنا وان ثبت قرصا ضم القاف والنح وهو نوع ويتبعه
وله فان خرجنا الى اخره اي فاق حصر ورد الكيل على تقدير
الاصالة وورنه على تقدير الرباده عن الاصول فوايد لان
ضبط اوزان المرديات لكثرة ليس كضبط الاصطيات فالخر
وج في الاصل فطبعي وبن المرديات قول هذا يدل على ان ما
لم يكن فيه ما حرجنا عن الاصل وقد عوت ان تغفل وتغوب
منه قيل لا سلم الحرج عن الاصل وحسبنا وعلى شئ من التقدير
او على تقدير زيادة النوب فمحتمل ان يكون فعله ونظيره
ولعظيم الحجة كانت الحجة نيتت وعش هو للذي لا يحدث
الناس ولا يلهو فقال رجل عروها وعوه هي منو والمدني لا ي
للجهو او فغاب ونظيره سفدا ومن السد ومصدر سد
الابل في السير ملام ايديها وعلى تقدير اصلها فلانه كوطر
ويكن دفعه بان الحكم بالخرج على تقدير الريادة من الغفات
كحل الالفاظ الثلاثة منهبة لاحتمال ان يكون مولبه وليس
فالمراد لعدم النظر في هذا الباب فلتها كما لا يخفى على المتظنية
بامعان وخرجها على تقدير الاصالة فلانه لم يرد حيا في ثابته
نون واربعه هرق وخاسه واو قوله كنون نوح الحكم بال
في الاعمى الذي ليس يعلم في لغتهم واما حالي بنون فلا حكم بزياده
شي فيه صرح به الاحضن اما نسخ النون كما هو الشايخ فالعدم
فعل ولا فعل واما بكسرا النون وكونه موا ففان حسنا
ومعنى **في** وحسنا وهو المقصر وناقش في هذه المتنازلة
خطا في الارض اي مرغته فني حسنا ورجل الاستفاد في
تقد فيه الاستفاد وكاب فانه لامنا سبه ظاهره بان صوغ
الارض والقصر فلا استفاد بل شهنه **في** ونوا حناب

يادوة

Copy ing University